بيان

وفد دولـــة قطـــر

يلقيـه

السيد/عيسى بن علي المهندي

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٧٢) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حـول

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

١٠ اكتوبر ٢٠١٧

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،

يود وفد دولة قطر أن يعرب عن تقديره للأمين العام، على تقريره الوارد في الوثيقة A/72/136، والمعنون *"تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن مساعدة الدول المتضررة من تطبيق الجزاءات"*. كما نود الانضمام إلى بيان حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

يُشيدُ وفد بلادي بجهود اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، وندعم كافة الجهود لتنشيط عملها، ونُثني على المقترحات والأفكار الرامية لتعزيز عمل المنظمة الدولية.

إن بحث اللجنة السادسة هذا الموضوع يُتيحُ لنا، كدول أعضاء، الفرصة للمساهمة في تقديم رؤيتنا الرامية إلى التنفيذ القانوني السليم للميثاق، أو فيما يتعلق في العلاقة الوظيفية والصلاحيات الموكلة لأجهزة الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

لقد حدَّدَ الميثاق بشكل وافٍ مسؤوليات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وهو ما يتطلب أن تنصب الجهود على تنشيط أعمال المنظمة الدولية، بهدف تحقيق التوازن الدقيق المتوخى في الميثاق بين ولايات جميع الأجهزة الرئيسية، ولا سيما بين ولاية الجمعية العامة، بوصفها الهيئة التداولية والتمثيلية الرئيسية للمنظمة، وولاية مجلس الأمن بكونه الجهاز المكلف بحفظ السلم والأمن الدوليين.

السيد الرئيس،

تقوم الأمم المتحدة على مبادئ التعددية والمساواة بين الدول، ومن خلال تلك المبادئ تستمد الأمم المتحدة، كنظام متعدد الأطراف، شرعيتها التي تتيح لها معالجة الأزمات والنزاعات على الصعيد الدولي، وفي الوقت نفسه، التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من خلال وسائل مختلفة، من بينها فرض الجزاءات، التي تستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يُقيِّد فرض الجزاءات بوجود تهديد واضح للسلام والأمن الدوليين أو ارتكاب عمل من أعمال العدوان، وألاّ

يتم فرضها إلاّ بعد استنفاذ كافة الوسائل السلمية لتسوية المنازعات المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق وبعد تقييم آثارها القصيرة والطويلة الأجل.

السيد الرئيس،

أكَّدَتْ مناقشات اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة أن فرض الإجراءات القسرية الأحادية الجانب، التي تُفرض خارج منظومة الأمم المتحدة، تفتقد إلى أساس قانوني، لكونها تهدف إلى فرض سياسات على الدولة المستهدفة، وتحقيق مصالح خاصة، علاوة على انتهاكها الصارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتُشكل تهديداً خطيرا للنظام الدولي، وانتهاكاً لمبادئ المساواة والسيادة والسلامة الإقليمية للدول، ولعلَّ ما يزيد من خطورة فرض تلك الإجراءات أنها تنتهك ولاية أجهزة الأمم المتحدة التي حددها الميثاق، وتحديداً مجلس الأمن، باعتباره الهيئة القانونية الدولية الوحيدة التي يمكنها فرض الجزاءات بموجب الميثاق.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي تعمل الأمم المتحدة على توحيد الجهود الدولية لمواجهة التحديات والأزمات الراهنة، تتعرض دولة قطر لإجراءات أحادية الجانب تُلقي بظلالها السلبية على المنطقة والعالم، علاوة على انتهاك تلك الإجراءات للقانون الدولي، وتقويض التعاون الدولي لإعْمالِ سيادة القانون على المستوى الدولي. وبالتالي فإن فرض إجراءات أحادية على دول طالما عُرفت بسجلها الثري لدعم سيادة القانون، ومساهماتها الكبيرة لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، يُضِرُّ بالجهود الدولية لمواجهة التحديات المشتركة، ويُساهم في خلق بيئة إقليمية ودولية غير مستقرة، علاوة على آثارها الخطيرة على تأجيج النزاعات، ومساعدة التنظيمات الإرهابية لاستغلال غياب التنسيق الإقليمي والدولي لتحقيق أهدافها المقيتة.

السيد الرئيس،

لقد حققت دولة قطر نجاحات ملموسة في مجال تعزيز سيادة القانون على الصعيد الإقليمي والدولي وحل النزاعات بالسبل السلمية، وذلك انطلاقاً من حرصنا

على الالتزام بنص وروح ميثاق الأمم المتحدة. وتُجدد دولة قطر موقفها بأن أهداف الأمم المتحدة لن تتحقق إلا من خلال التعاون الدولي، وتعزيز سبل الوقاية الجماعية من الازمات واللجوء إلى حل الخلافات والنزاعات بالسبل السلمية وفق أحكام المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وهو ما يُشكل ركيزة أساسية في سياسة دولة قطر التي دأبت على المساهمة الفاعلة في تسوية النزاعات بالسبل السلمية، وبالتشاور مع الأجهزة الأممية المعنية.

السيد الرئيس،

ختاماً، ستواصل دولة قطر مشاركتها في عمل اللجنة الخاصة، ودعم كافة الجهود التي تُساهم في تعزيز دور المنظمة لتمكينها من تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها، وتوظيف قدراتنا للعمل مع شركائنا في المجموعة الدولية لصون السلم والأمن الدوليين.

وشكراً